بسبب رأي «الميزانيات» الذي أكد إسقاطهما من جدول الأعمال بعد التصويت عليهما

المجلس أعاد ميزانيتي «التأمينات» و«الأبحاث»

مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

■ العبدالله: نتعهد بأن نعمل بجد في حل كل ما ورد من ملاحظات على ميزانية «كونا» لتقوم بدورها

■ الروضان: النهج سيستمر في معالجة الملاحظات فصندوق المشاريع الصغيرة ما زال في سنته التشغيلية

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الأمة خلال جلسته الخاصة أمس ،على ما انتهت إليه لجنة الميزانيات والحساب الختامي بعدم النظر في مشروعي قانونين بربط ميزانيتي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث العلمية للسنة المالية 2017/ 2018، اللذين رفضهما مجلس الأمة في جلسته الأخيرة.

والزم قرار المجلس،الحكومة بالتقدم بمشروعي قانونين جديدين بشأن ميزانيتي مؤسسة التأمينات ومعهد الأبحاث العلمية بعد أن سقطا برفض المجلس لهما.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة ويتلو الأمين العام أسماء الأعضاء الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة.

مرزوق الغانم: مبارك عليكم الشهر وتقبل الله طاعتكم واعاده الله عليكم بالخير واليمن والبركات.

وقال ان جلسة اليوم مخصصة لمناقشة عدد من الميزانيات واقترح ان نبدأ بتقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن ميزانيتي مؤسسة التامينات ومعهد الأبحاث المرفوضتين.

صالح عاشور: بمراجعة الميزانيات وجدنا أكثر من ميزانية اللجنة تقترح تحويل بعض الجهات من ميزانية مستقلة الى ملحقة، ولابد ان يكون هناك توافق مع الحكومة او من خلال توجه عام، وخصوصا ان الجهات الحكومية لديها تحفظ على هذا الأمر، فلا بد من توافق مع الحكومة.

– صفاء الهاشم: وزعنا التقرير الخاص بآلية التعامل مع الميزانيات المرفوضة، أتمنى ان يقراها النواب لأن هناك رأيا للمحكمة الدستورية.

– علي الدقباسي: لا نريد إعادة الكلام بل نريد حلا يحقق طموح الامة.

– مرزوق الغانم: تقرير اللجنة باختصار فهل يوافق المجلس على ما انتهت إليه اللجنة دون نقاش.

(موافقة عامة)، المجلس يوافق على تقرير لجنة الميزانيات بإعادة مشاريع قوانين الميزانيات المرفوضة (التامينات الاجتماعية – معهد الابحاث) إلى الحكومة

– عدنان عبدالصمد: النتيجة كانت بالاغلبية في اللجنة وكان هناك رأي بإحالة الموضوع إلى المحكمة الدستورية، وهناك طلب بإحالته إلى المحكمة لحسم الموضوع.

واضاف: ما تفضل به الاخ صالح عاشور تم بحثه مع الحكومة، ومجلس الوزراء بنفسه يدرس الأمر والقضية لا تتعلق فقط بالملحقة أو المستقلة بل بالهيكل الإداري ككل فهناك هيئات يجب أن تدمج.

وقال عبد الصمد: لقد اقرينا في المجلس السابق قانون تفعيل المحاكمات التاديبية فيما يتعلق بملاحظات ديوان المحاسبة لأي متجاوز على المال العام وهناك جزاءات قد تصل لحد الفصل.

– د.عبدالكريم الكندري: التقرير لا بد ان نشكر اللجنة على سرعة إعداده، لكن فيما يتعلق بطلب المحكمة الدستورية فالحكم واضح بان الميزانيات ذات طبيعة خاصة، لذلك طلب تفسير ما هو واضح هو مضيعة للوقت.

– عدنان عبدالصمد: قرار المحكمة الدستورية يقول إن قانون الميزانية شطلي، وأرجو من الإخوة قراءة قرار المحكمة الدستورية لحسم الأمر.

تقارير الميزانيات

انتقل المجلس إلى تقارير لجنة الميزانيات وجاءت كالتالي:

هيئة تشجيع الاستثمار

وينظر مجلس الأمة في تقرير لجنة الميزانيات بشأن الحساب الختامي وميزانية هيئة تشجيع الاستثمار.

■ وزير التجارة: نتعهد بمعالجة جذرية للملاحظات الرقابية على صندوق المشاريع ونحتاج إلى فرصة

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي عن السنة المالية 2015/2016 3 ملايين و800 ألف دينار فيما بلغت الإيرادات 19 ألف دينار، فيما قدرت المصروفات في ميزانية السنة المالية 2017/2018 بمبلغ 9 ملايين ونصف وقدرت الايرادات بمبلغ 23 ألف دينار.

ووافقت اللجنة على الحساب الختامي والميزانية.

الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي للصندوق الوطني لتنمية ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن السنة المالية 2015/2016 مليونين و300 ألف دينار أما الإيرادات فانعدمت.

وقدرت المصروفات في الميزانية عن السنة المالية 2017/2018 بمبلغ 10 ملايين فيما قدرت الايرادات بمبلغ 1000 دينار.

ووافقت اللجنة على الميزانية والحساب الختامي لهذه الجهة ذات الميزانية المستقلة.

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عن السنة المالية 2015/2016 285 مليون دينار والايرادات بلغت 3 ملايين دينار فيما قدرت المصروفات في الميزانية بمبلغ 302 مليون دينار والايرادات بمبلغ 6 ملايين دينار ورفضت اللجنة الميزانية والحساب الختامي للهيئة ذات الميزانية الملحقة.

الهيئة العامة للغذاء والتغذية

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي للهيئة العامة للغذاء والتغذية 779 ألف دينار بينما بلغت الايرادات صفرا، وقدرت المصروفات في الميزانية عن السنة المالية 2017/2018 بمبلغ 5 ملايين و600 ألف دينار بينما الايرادات قدرت بـ 6 آلاف دينار.

ووافقت اللجنة على الميزانية والحساب الختامي للهيئة ذات الميزانية الملحقة.

بنك الكويت المركزي

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2015/2016 49 مليونا و500 ألف دينار فيما بلغت الايرادات 94 مليون دينار وقدرت المصروفات في الميزانية بمبلغ 55 مليونا و700 ألف دينار والايرادات قدرت بمبلغ 69 مليونا و500 ألف دينار.

ووافقت اللجنة على الحساب الختامي والميزانية للهيئة ذات الميزانية المستقلة.

وكالة الأنباء الكويتية

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي لوكالة الانباء الكويتية عن السنة المالية 2015/2016 14 مليون دينار والإيرادات 213 الف دينار وقدرت المصروفات في الميزانية عن السنة المالية 2017/2018 بمبلغ 16 مليون دينار والايرادات بمبلغ 180 ألف دينار.

ورفضت اللجنة الميزانية والحساب الختامي للجهة ذات الميزانية المستقلة.

الهيئة العامة للبيئة

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي للهيئة العامة للبيئة عن السنة المالية 2015/2016 13 مليونا و500 ألف دينار، والايرادات مليونا و900 ألف دينار، فيما قدرت المصروفات في الميزانية بمبلغ 24 مليونا و500 ألف دينار والايرادات قدرت بمبلغ 552 ألف دينار.

ووافقت اللجنة على الميزانية والحساب الختامي للهيئة ذات الميزانية الملحقة.

هيئة مكافحة الفساد

وبلغت المصروفات في الحساب الختامي للهيئة العامة لمكافحة الفساد 4 ملايين و800 ألف دينار والايرادات بلغت 19 ألف دينار و400 دينار، فيما قدرت المصروفات في الميزانية للسنة المالية 2017/2018 بمبلغ 9 ملايين و400 ألف دينار فيما بلغت الإيرادات 23 ألف دينار.

ووافقت اللجنة على الحساب الختامي والميزانية للهيئة ذات الميزانية الملحقة.

– علي الدقباسي: إذا مرت ميزانية صندوق المشاريع الصغيرة فهذا عيب في حق مجلس الأمة، التقرير يقول إن هناك 107 وظائف للكويتيين لم يتم شغرها واقول للوزير إن لم يعدل الصندوق فاقسم بالله سأستجوبه، هناك فئة واحدة هيمنت على البلد في وجود النظام الانتخابي الحالي.

وأضاف: وزير التجارة إن لم تعدل وتأخذ الإجراءات فانتم شركاء في التعدي على اموال الدولة وتمرير ميزانيات حبر على ورق وعملية سرقة منظمة، 59 مشروعا بدون دراسة جدوى وجبر على ورق.

وقال الدقباسي: هناك فئة معينة سيطرت على البلد، نحن مسؤولون ونحن من نمنح الثقة ولن نمنح الثقة لهذه الميزانيات إلا إذا كان هناك إصلاح حقيقي، هذا ليس تعاونا هذا تهاونا.

– خالد الروضان (وزير التجارة): في مجلس إدارة الصندوق السابق هناك مخالفات وكانت هناك 29 ملاحظة تم تسوية 10 ملاحظات وعندما جاء مجلس الإدارة الجديد ظلت هناك ملاحظتان فقط، كل المطلوب فرصة للاخوان في مجلس الإدارة الجديد لإصلاح الوضع وسوف يتم معالجة كل الملاحظات ونتعهد أمام المجلس بمعالجتها معالجة جذرية.

– علي الدقباسي: بيني وبينك هذا الكلام في المضبطة، الناس محرومة من مجالس الإدارة ومحرومة من القروض ومحرومة من الوظائف.

– صالح عاشور: وجود عشرات الملاحظات من ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين ولجنة الميزانيات وملاحظات النواب مؤشر خطير وعدم تقدير هذه الملاحظات وتكرار نفس الملاحظات مؤشر عدم تعاون الحكومة مع النواب.

واضاف: الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة، الوزير اقال مجلس الإدارة السابق والمجلس الحالي رئيس مجلس الإدارة للحين غير متفرغ، والملاحظات ما زالت متكررة ولا نصب في صالح التعاون.

وقال عاشور: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، فالملاحظة انه تمت تسوية 10 ملايين للساعات الإضافية في الميزانية السابقة وتمت تكرارها مرة أخرى هذا العام، وتم تغيير احد عروض شراء بخط اليد لتفادي الملاحظات، وهناك شعب وهمية والنصاب غير موجود.

– شعيب المويزري: نطلب منكم عدم اعتماد ميزانيات الدولة التي بها هدر ونهب، وكل الجهات التي تطلب ميزانياتها اتحدى ان توجد جهة واحدة منها لا يوجد بها فساد سواء مالي أو إداري.

واضاف: دخل الدولة خلال 4 سنوات مئات المليارات والآن الدولة مديونة، بسبب انتشار الفساد في الدولة.

وتساءل المويزري: كيف نصدق على ميزانيات بها عبث، لعدم جراة الوزير على المحاسبة أو أن الوزير لا يعلم شيئا، نرفض أن نتمتع بالسفر والبلد تنهب والميزانيات يُعبث بها، لا تجب أن تمر الميزانيات.

– خالد العتيبي: لجنة الطعون بغرفة الشورة قررت قبول الطعن على عدم دستورية هيئة مكافحة الفساد وإن حدث ستكون الثرة الثانية في عام واحد.

واضاف: القانون الحالي أخل فعلا بمبدأ الفصل بين السلطات، بسبب النصوص غير الدستورية التي تضرب بالمنظومة كاملة ومنذ عام 2012 ونحن ندور في حلقة مفرغة لا نعلم لمصلحة من يتم تجميد هيئة بهذا الحجم، هل الحكومة مستعدة لقرار المحكمة الدستورية القادم.

وقال العتيبي: الهيئة لا بد أن تنتقل تبعيتها إلى مجلس الأمة لمساعدة المجلس في دوره الرقابي وارفض تبعيتها لمجلس الوزراء، والهيئة بوضعها الحالي هي هيئة مؤقتة ولذلك سننتظر الحكم ونرفض العبث في هذا الجهاز الرقابي المهم.

– خليل الصالح: اغلب هذه الملاحظات مكررة وهناك إهمال حكومي لحل الملاحظات، هل أحد يعرف أين هيئة الغذاء والتغذية، ماذا يفعل وما أهمية بند المهمات الخارجية؟ لا يوجد له مردود.

واضاف: أموال الدولة تؤخذ وحق الشباب يؤخذ، الكل يقر ان هناك خللا في الميزانية لكن اين الجدية في الإصلاح؟

– صفاء الهاشم: حكومتنا غير رشيدة، ونحن عود في حزمة مكونة من سلطات ثلاث برأسها صاحب السمو، فقد أوافق على بعض الميزانيات، لكن هل سيتم نقادي الملاحظات على الجهات الحكومية؟ والتنفيع والهدر، فهل سيتم تلافي الملاحظات؟

وأضافت: هيئة التعليم التطبيقي والتدريب الم يأتي الوقت لتخرج لنا أصحاب «ياقات زرقاء»، الهيئة اصبح بها تنفيع وإدارة سيئة حالية ونفس طائفي وقبلي، وبها اختلالات مالية وتنفيع في الساعات الزائدة وصل إلى 10 ملايين دينار.

وقال الهاشم : الهيئة أسست شركة للتنفيع، كان الهدف تنمية الشباب ولكن انحرفت إلى صيانة، طرق وحمامات سباحة.

– أحمد الفضل: مصائب التطبيقي لا تطاق، الساعات الزائدة، كلفتها 10 ملايين دينار، ولا يداومون الدكاترة، ووزير التربية الحالي بغض الطرف عن ذلك، لا بد من وضع حد لمدير الهيئة الذي تجاوز كافة الاعراف، المكتب الفني يعاني من نفس الملاحظات منذ 3 سنوات، هذا خطر ولا بد أن يعرف الوزير، الهيئة كيان خطير وتحوي 30 ألف متخرج سنويا.

– د. خليل عبدالله: إيرادات الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة صفر دينار، قانون القياديين لا بد من إقراره، ثلاثة ارباع القياديين فارغين ما لهم شغل ليس لديهم فكر.

وأضاف: السنة القادمة ستناقش نفس الموضوع ونفس الملاحظات فلنعالج الأصل والقياديون هم السبب، قانون القياديين لا بد أن يكون من أولويات هذا المجلس.

– خالد الروضان: نتعهد بان النهج سيستمر في معالجة الملاحظات والإيرادات صفرا لان الصندوق ما زال في سنته التشغيلية الأولى.

– أسامة الشاهين: جميع المداخلات تتكلم عن ميزانيات وحالة شبه عامة في الدولة، وهناك تضخم بالمصروفات في بعض الجهات الحكومية، نحن أمام حكومة تقول للمواطنين تقشفوا ثم نشاهد مصاريف الجهات الحكومية فلا نجدها إلا متعاظمة.

واضاف: المصروفات تزيد في 9 جهات من العشر التي نناقشها اليوم، وهناك تضخم في المصروفات في الميزانية العامة للدولة وهيئة البيئة تطلب 11 مليون دينار وهيئة الغذاء 5 ملايين دينار، وكونا بها مليون دينار زيادة في مصروفاتها.

وقال الشاهين: الأولوية يجب أن تكون بضبط الأداء المالي والإداري في الهيئات والوزارات ويجب أن ننظر لباب الهدر الكبير في المصروفات قبل أن ننظر إلى جيب المواطنين.

– رياض العدساني: الحساب الختامي هو ما تم صرفه، أما الميزانية فهي الأرقام المقررة للمصاريف للسنة المالية 2017/2018، فهناك هدر ونقل بين البنود والأبواب.

واضاف: قانون الميزانية له طابع خاص مداولة واحدة ويصدر سنويا، وله استثناء وفق المادة 145 وعندما ترفض ينبغي على الحكومة أن تأتي بقانون جديد، والجهات الحكومية توظف الوافدين وعلى نظام العقود وعلى باب آخر خلاف الباب الأول.

وقال العدساني: البعض قد يرفض الميزانية بسبب مخالفات في الحساب الختامي، صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة به مخالفات كبيرة.

– د. عبدالكريم الكندري: بعض الزملاء يتكلم عن أداء الجهات وليس أوجه الصرف، ومقتنع بما

الوزير العبدالله يدلي بدلوه

■ الفارس: عندما تم تكليفي بالوزارة وبعد قسمي باحترام القوانين لا أسمح بوجود أي ظلم في المؤسسات التابعة لي

■ التعليم هو بناء الدولة ويجب أن تكون المؤسسات التعليمية هي النبراس والنموذج بضبط القوانين وتقليل الملاحظات

■ عبدالصمد: نطلب إحالة آلية التعامل مع الميزانيات المرفوضة إلى «الدستورية» لحسم الجدل بشأنها

■ الدقباسي: 107 وظائف في «صندوق المشاريع» لم يتم شغلها وإذا لم يعالج الوزير التجاوزات فسأستجوبه

فراج العريد متحدثا أثناء الجلسة

.. والحريش